أزمات الدولة في العالم العربي

The crisis of the state in the Arab world

مبروك ساحلي[1]، حسان سبسي [2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، sahli.mabrouk@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، sebsi.hacen@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/11/26 تاريخ النشر: 2020/12/20

ملخص: يهدف المقال إلى تشخيص أزمات الدولة في العالم العربي من جميع جوانبها وأبعادها التاريخية. وقد تم التركز في توصيف هذه الأزمات على ثلاثة مستويات: السياسي حيث جرى الحديث عن تسلط الدولة واستبدادها واستنزاف ثرواتها، والاقتصادي حيث فشلت سياساتها التنموية التي أدت إلى مزيد من الإفقار وغياب العدالة الاجتماعية، والاجتماعي حيث هيمنت سيادة الطائفية والإثنية والقبلية على سلوك الدولة .

كلمات مفتاحية: الدولة، الأزمات، العالم العربي.

Abstract : The Article aims to diagnose the state Crisis in the Arab world in all its aspects and historical dimensions. It has been the focus of the characterization of these crises on three levels: political, where there was talk of state coercion and dictatorship and the depletion of its resources, and economic terms of development policies which have led to the further impoverishment and absence of justice, and social terms dominated rule of sectarian, ethnic and tribal state behavior failed.

Key words: state, Crisis , Arab World**.**

المؤلف المرسل: مبروك ساحل

1. مقدمة: نشأت الدولة الحديثة في العالم العربي في ظل ظروف تاريخية عامة كانت غاية في الإستثنائية والخصوصية والتنوع، إذ لم تولد الدولة القطرية العربية ولادة واحدة موحدة، ففي بعض الحالات كانت الدولة أو ما يشبهها موجودة أصلا وجاء الاستعمار ليعززها ويقوي من سلطانها، أو لينقضها ويستبدلها بمؤسساته، وفي حالات أخرى كانت مؤسسات وأجهزة الدولة مفروضة بطريقة فوقية على مؤسسات المجتمع المدني من جانب القوى الاستعمارية، وحتى مرحلة ما بعد الاستقلال جرى الحفاظ على معظم الشكليات الموروثة من الحقبة السابقة، دون تغيير يتناسب وحجم الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية من أجل تغيير ثوري في الأسس والآليات، ولذا صدق توصيف بعض الباحثين لها بأنها نظم أو دول ما بعد الاستعمار تأسيسا على ملاحظة امتدادها المؤسسي والقانوني لتلك التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية.

كما تمر الدولة في العالم العربي بالرغم ما حققته من إنجازات، بأزمات يشتد خناقها عاما بعد عام، بعضها مهدد بالتفتت الداخلي (منها ما تفتت مثل السودان)، وبعضها عرف الإجتياح الأجنبي (العراق، اليمن، سوريا، ليبيا)، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي (مصر، الجزائر)، وبعضها عرف التطرف الديني أو الطائفي (العراق، و لبنان) وهي جميعا تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة، كما تشكو جميعا من التبعية لهذه الفجوة الأجنبية أو تلك، ولأن هذه الأزمات متزامنة ومتداخلة وحادة فإننا نطلق لفظ "الأزمة" على حالة الدولة القطرية الراهنة في العالم العربي.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى رصد وتحليل واقع أزمات الدولة القطرية في العالم، من خلال تجزئة الأزمات الى أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المجتمع المدني أزمة غياب العدالة التوزيعية، أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع، ومامدى تأثيرها على مستقبل الدولة الوطنية.

الإشكالية: تواجه الدولة في العالم العربي أزمة في ذاتها وفي أدائها وأفعالها. وما نحاول النظر فيه الآن هو تحديد أزمات الدولة العربية، وانعكاساتها على مستقبل الدولة الوطنية.

فرضية الدراسة: هذه الإشكالية مقترنة بفرضية أساسية فحواها:" **إن الدولة في العالم العربي ستعرف المزيد من التجزئة و انهيار سيادتها طالما ظلت تعاني الأزمات نفسها، ولم تسعى للإصلاح الشامل".**

منهجية الدراسة:اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى المنهج دراسة حالة، وعلى المقترب النظمي.

خطة الدراسة: تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور تشكل في الأساس أزمات الدولة القطرية العربية، وهي على النحو التالي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المجتمع المدني، أزمة غياب العدالة التوزيعية، أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع (الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة)

2. أزمة الهوية: تعرف الهوية على أنها تأكيد للتماثل داخل الجماعة والاختلاف خارجها ويحظى الأفراد بهويات مختلفة ومتعددة، بعضها اختياري (مثل العقيدة)، وبعضها الآخر مفروض عليهم (مثل السلالة أو الجنس)، وليست الهوية الذاتية وحدها هي العامل المهم، بل من المهم أيضا رأي المجتمع بها (قبولها أو رفضها)، ويتسم محتوى هوية الجماعة بأنه بناء اجتماعي (فلا سؤال في هذا الخضم عن أصلة أو منشأه). فهي الشعور بالانتماء لجماعة والإحساس الإيجابي نحوها (مثل الهوية القومية)، ويشير هذا إلي مشاعر الاقتراب والفخر بالجماعة لكونه فرداً منها، وقد يتضمن ذلك الشعور بالفوقية والأفضلية أو الانتماء الأعمى (أي أنه وطني صائباً كان أم خاطئا).(القصاص 2006، ص4)

وتتضمن الهوية القومية في شكلها الطبيعي (العضوية في الأمة)، ومعناها الإخلاص الكامل من جانب الفرد لوطنه، ويتضمن هذا البناء الوطني المكسب والخسارة، وعليه فإن البعد المعياري يتألف من القيم والأفكار الرئيسية التي تميز الوطن بوضوح عن غيره، مثل التحرر والذاتية وتعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال الهوية الوطنية الأمريكية هوية مدنية وليست عرقية أي أنها تقوم علي العادات والتقاليد المألوفة.(طعيمة 1989، ص35)

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة"، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد. بحيث يكون ولاء

الفـــرد قبليـــا أو لغويـــا أو عرقيـــا، هـــو المشـــكل لتوجهـــه السياســـي والمهـــيمن علـــى ســـلوكه الاجتماعي.(وهبان2000، ص20)

نشـأت أزمـة الهويـة في أغلـب دول العـالم الثالـث في سـياق عمليـة التنميـة، فعنـد تبـني التغـيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي، دفع أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة، وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة، وأصبحت أزمة الهوية بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به، ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري. وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد.(رعد 2002، ص62)

كما خلص التقرير النهائي لمشروع استشراف العالم العربي، إلى القول بأن الدولة في العالم العربي تنازعها عند ولادتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة: الوطنية والقومية والدينية، وكان من شأن كل اختيار أن يركز بشكل ضمني أو صريح على أي من الهويات الثلاث، أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدولة القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تخلق"هوية وطنية" اصطدمت بمشاعر قطاع كبير من مواطنيها، الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جماعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الإسلامية، ثم اصطدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها. أما الدولة التي اختارت الهوية العربية كهدف نهائي، فإنها اصطدمت بمشاعر تكوينات أثنية، غير عربية (الأكراد في العراق، القبائل جنوب السودان)، كما اصطدمت بدول قطرية أخرى كانت وطنيتها القطرية اختيارا نهائيا لها.(حسيب 1988، ص ص 533-543)

3. أزمة الشرعية. تدعم شرعية أية الدولة، بشرعية النظام السياسي القائم فيها، وقد تتأذّى صورتها من فقدان النظام السياسي ذاك شرعيته. غير أن ذلك التلازم بين الشرعيتين لا يتعدى نطاقه الكمي والخارجي، ولا يفرض النظر إليه بما هو تلازم تكويني. ذلك أن شرعية الدولة، وإن عظمت حجما بشرعية النظام السياسي فيها، لا تتوقف على شرعيته وجودا أو عدما، فقد تقوم دولة في نطاق مجتمعي-سكاني وتتمتع بالشرعية من دون أن يتمتع النظام السياسي فيها بالشرعية عينها، وهذه حال الدول الوطنية الحديثة التي قامت في أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، كتعبير عن إرادة أمم وجماعات اجتماعية، ولم تقم فيها نظم سياسية تتمتع بالشرعية الحديثة (الديمقراطية) إلا بعد ردح طويل من الزمن،

وفترة من الصراعات الاجتماعية والسياسية. وقد تكون الدولة شرعية ونظامها السياسي على نحوها ثم يصيب تطورها طارئ تنقلب به أحوال ذلك النظام، فيقوم آخر بديلا منه في التكوين والماهية مفتقرا إلى الشرعية أو منقضا عليها إن هو أتى من طريقها، و تلك مثلا: حال النظام النازي في ألمانيا، والفاشي في ايطاليا، ونظام فرانكو في اسبانيا، وسالا زار في البرتغال...الخ. (عبد الاله 2011،ص303)

لقد إجتهد كثير من العلماء في محاولات تقديم تصور دقيق لمفهوم الشرعية وتحديده، وقد أكدوا أن شرعية النظام تتشكل عند الحد الذي يشعر به المواطنون أن هذا النظام صالح ويستحق تأييدهم وطاعتهم. وعبر عن ذلك ابن خلدون بقوله:".. اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة وكأن المبايع يعاهد الأمير على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شئ من ذلك، ويطيعه فيما يكفله به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري...".(محمد 2006،ص171)

وفي السياق نفسه جاءت مقاربة ماكس فيبر لمفهوم الشرعية على أساس أنها ذات مصادر ثلاثة هي: التقاليد، والزعامة الكاريزماتية، والعقلانية القانونية. (عبد الله 2001،ص160-175)

أما ديفيد ايستون فيقسم مصادر الشرعية إلى ثلاثة أنماط هي: أولها المكون الشخصي ويذهب هنا إلى أبعد من الكاريزمية في نمط فيبر ليضم الحاكم القومي، وثانيها الإيديولوجي الذي يعتمد على التعبئة الفكرية والعقائدية للجماهير، وثالثها الهيكلي ويرتكز على تكوينات سياسية تقوم وفق إجراءات مقبولة. (محمد 2006،ص 172)

وفي تحليله السياسي يرى كارل دويتش أن الشرعية المؤسسية أو ما اسماه بالبنيوية أو الدستورية، فإنها تقوم على ثلاثة عناصر، العنصر الدستوري ومضمونه أن السلطة تستمد شرعيتها لأنها قامت وفقا لمبادئ الدولة الدستورية والسياسية. وعنصر التمثيل وهو بأن تقوم الشرعية على إقناع الرعية بأن السلطة تمثلهم. والعنصر الثالث هو الانجاز أي أن الشرعية لا تبدأ أو تقوى إلا من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحققها السلطة للمجتمع.(حمد أحمد 1990،ص180-184)

وتشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، وهي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها، ومن ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام (عبد الجليل 2002،ص130)، كما تحدد أيضا و بشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية ومخرجاتها.

فقد واجهت الدولة العربية القطرية منذ ولادتها، قواعد أزمة بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها. شهد فيما مضى بعض الأقطار تجربة الدولة قبل الحديثة، مثل: الدولة النهرية المركزية، والدولة المخزينة (مصر و المغرب وتونس واليمن و عمان). وقد امتدت هذه إلى حقبة الاختراق الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ثم يمكن القول إن شرعية الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال في هذه الأقطار كانت وما زالت مقبولة من مواطنيها. ولكن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في بداية القرن العشرين، أو بعد ربعه الثاني(بلدان الخليج والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا)، أي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه، وبخاصة عند التكوينات الأثنية التي لم تدمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة في هذه الأقطار، ومع ذلك يمكن القول أن استمرار هذه الدولة القطرية لعدة عقود، قد جعل منها حقيقة واقعة ومقبولة، حتى وان كانت غير مرضي عنها من قبل أغلبية المواطنين.(سعد الدين وآخرون 2005،ص334-335)

ويمكن القول عموما أن هناك أقطارا عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطارا أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من جهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية (وبخاصة لبنان)، والظرفية (مثل بعض بلدان الخليج واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه، وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة منذ استقلالها. وبهذا المعنى، يمثل هذا الوضع عنصرا رئيسيا فيما نسميه أزمة الدولة القطرية في العالم العربي وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي المزيد من تقليص الحريات الأساسية، وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية مثل ما حدث في سوريا. وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تفوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وفتحت الباب واسعا أمام تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو بإستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية. (سعد الدين وآخرون 2005،ص335)

وتقوم شرعية الدولة الوطنية الحديثة على عنصرين مترابطين: تمثيل الأمة وسلطة الشعب. كما لا تكون الدولة شرعية إلا متى قامت على مبدأ سلطة الشعب، أي على المبدأ الذي يسلم بأن الشعب هو مصدر السلطة، بصرف النظر عن الكيفية التي يفوض بها تلك السلطة إلى غيره. (عبد الإله 2011،ص307) أما إذا انتقلنا قضية الشرعية في العالم العربي فنجد أنها تفتقر إلى العنصرين السابقين فهي لا تمثل الأمة كاملة، ولا تمثل سلطة الشعب.

كما وضعت مؤسسة صندوق دعم السلام The Fund for Peace، ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreig Policy معايير ومؤشرات للدولة الهشة تقوم على أساس معايير إجتماعية، واقتصادية و سياسية و عسكرية على إثرها يتم تحديد قائمة تنازلية للدول التي تشهد انعدام الاستقرار وضعف السيادة الوطنية، حيث أنه كلما ابتعدت الدولة من الرقم (1) قل نصيبها من عدم الاستقرار وضعف سيادتها. والجدول رقم يوضح اثر أزمة الشرعية على استقرار وسيادة الدولة في العالم العربي، حيث حصلت أغلب الدول العربية على نقاط مرتفعة، فقد احتلت سوريا المرتبة الأولى 10/10 (صنفت سوريا في تقرير2016 ضمن الدول الهشة) تلتها بعد ذلك السودان ب 10/9.8 ليبيا 10/9.5، مصر 10/8.4.

الجدول رقم (01): يوضح أثر مؤشر الشرعية على استقرار وسيادة الدولة العربية

الدولة	مؤشر الشرعية	الدولة	مؤشر الشرعية
سوريا	10	الجزائر	7.8
السودان	9.8	لبنان	7.8
ليبيا	9.5	الكويت	7.4
اليمن	9.4	الامارات	6.9
العراق	9.2	المغرب	6.8
مصر	8.4	تونس	6.7
موريتانيا	8.2	عمان	6.5
السعودية	8.1	الاردن	6.4
البحرين	8.0	قطر	6.3

المصدر: The Fund for Peace , 2016, P.19-22

4. أزمة المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني اهتماما من قبل المحللين والمفكرين بفضل ربيع المجتمعات 1989، حيث أرادت هذه المجتمعات الشرق أوروبية أن تصبح مجتمعات مدنية. وشكل المدني أداة مفاهمية لمصطلح حقوق الإنسان، ومن أجل تحطيم النزعة الشمولية التي سيطرت في نظام الدولة الاشتراكية. وفي نظر هؤلاء المحللين أشارت هذه النزعة إلى ابتلاع الدولة للمجتمع، وسيطرة السياسي على اللاسياسي في حياة الفرد، وتدمير كل ما هو عفوي ومستقل عن الدولة.

ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني انطلاقا من الجانب المؤسسي والجانب المعياري. الأول يشير إلى منظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجمعيات مهنية وجمعيات طوعية. بينما الثاني يعني الالتزام بالتسامح وبالحل السلمي للخلافات. وفي نظره اعتبار المجتمع المدني يجب أن يكون دائما من خلال العلاقة بينه وبين الدولة. لأنهما أمران مترابطان. ومن هنا أطروحته "المجتمعات ضعيفة ودول ضعيفة"، بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي. (جوني 2006،ص183-184)

كما شهدت تنظيمات المجتمع المدني تطورا ملحوظا في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأرجع البعض سبب ذلك إلى عوامل عدة منها: (ثناء 2005،ص383)

1- زيادة معدلات التعليم.

2- تمدد حجم الطبقة الوسطى الجديدة في معظم دول العالم العربي.

3- زيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي النفطية وغير النفطية خلال مرحلة الطفرة النفطية.

4- وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من دول العالم العربي حتى وان هذا التفاوت في درجته ومداه من حالة إلى أخرى.

5- تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني دول العالم العربي، مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها فأسهم في ظهور العديد من التنظيمات التطوعية لملأ الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده، في إطار اتجاهها للتخفيف من التزاماتها

الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي المتمحورة حول التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

إن المجتمع المدني في العالم العربي يشهد محاولة تسييسه من طرف المجتمع السياسي وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي، سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا إلى نشاط أو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية والسلطة المطلقة تقود المجتمع برمته إلى الانهيار.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في العالم العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ " دولنة "المجتمع.

وكان من نتيجة تعميم هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أي من المجتمع المدني، تدمير الدول التقليدية التي كانت قائمة في البلاد وانهيار النظام السياسي تماما. وسبب هذا الانهيار هو إخفاق هذه الدول، من منظور القيم التي كانت تحركها والوسائل التي كانت تملكها في ضبط هذا التيار التغييري المتواصل في بنية المجتمع المدني، وبروز القوى الجديدة الاقتصادية والاجتماعية التي لم تعرف كيف تتعامل معها، مما أدى إلى تفاقم التناقضات الكبرى التي لم يكن لديها القدرة على السيطرة الفعلية عليها.(حسن 2006 ،ص184) فأهتز المجتمع المدني اهتزازا شاملا في أقل من قرن وتغير من النقيض إلى النقيض. لكن ذلك لا يعني أن المجتمع المدني العربي قد أصبح مجتمعا عصريا، كما لا يعني أيضا أن ما حصل هو نشوء بنية مزدوجة تتعايش فيها أنماط أساليب الإنتاج والتنظيم والتفكير القديمة والحديثة، وتتصارع دون أن يؤثر واحدها في الأخرى".. إن حصل هو انهيار شامل لمنطق واشتغال النمط المدني القديم، وإفساد عميق لآليات العمل واشتغال النمط المدني العصري ببنيان يختلف عن البنيان الذي عرفته المجتمعات الصناعية الغربية، كما يختلف كليا عن البنيان التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي...". (حسن 2006،ص184)

يتصف هذا النمط الجديد للمجتمع المدني العربي المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة في ظل الاستعمار، بصفات هي: عدم الثبات والتقلب السريع، وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي،

وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها التي تتوزع بين الإنتاج والاستهلاك والطلب والعرض، والمعنوية التي تعبر عنها الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان. فيرى برهان غليون أن المجتمع المدني يعاني من الارتهان الذي يعني إن البنيان المدني الراهن هو تجسيد لحالة الفصام التاريخي النابع من انعدام السيطرة على المصير والتحكم بالذات. هذا الفصام الذي يعيشه المجتمع المدني يعني انعدام التوازن الداخلي وفقدان الوعي السليم والمطابق بالذات وبالواقع الموضوعي الخارجي معا، وهي القاعدة التي يقوم عليها الانفصال التاريخي بين الدولة والمجتمع المدني نفسه.(حسن 2006،ص184)

إن الدولة تسيطر على عموم النسيج الاجتماعي وتخضعه من خلال تحكم إداري كلي يجري بموازاته منع أية محاولة من قوى خارجها لتجنيد المجتمع، فتمنع تشكل أبنية مستقلة للتعبئة العمودية والتي يمكنها أن تخرج عن نطاق مراقبة الدولة. تلك الحالة التي يعبر عنها بدولنة المجتمع. تلك الخصائص لا يمكن اعتبارها نتاجا لقوة ذاتية في الدولة، بل العكس، فربما يكون مردها ضعف الدولة لهذا يصبح التدخل لإبداء صورة قوة غير حقيقية. الأمر الذي يجعل الأبنية المجتمعية ومنها منظمات المجتمع المدني، تتجنب الدولة، أو تسير خلفها. والدولة هي من تموله ماليا وتخطط له وظائفه. (غسان واخرون 1989)

أما من الناحية الاقتصادية فإن الدولة تمارس من التدخل الاقتصادي ما تمارسه الدولة في العالم العربي، قد قلصت من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة سياسيا وماليا وإداريا. فالنظام الاقتصادي الذي شيدته الدولة القطرية لم يكن يسمح بنمو فاعل وحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني بعيدا عن الدولة، التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في الاقتصاد، بل في عملية بناء المجتمع المدني نفسه الذي تفترض المعطيات النظرية أن لا تتدخل الدولة في عملية نشوئه. ونجد الدولة هنا حاولت الالتفاف على المفهوم، بالتزامن مع سحب نفسها من النشاطات الاقتصادية لصالح شخصيات اقتصادية مرتبطة بقدر ما بالدولة، سمح لها باستخدام مؤسسات الدولة لأغراضهم الخاصة. (فواز، 1997،ص 105)

5. أزمة غياب العدالة التوزيعية: من أهم المفاهيم التي تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات المجتمع، هي أزمة التوزيع والحرمان الاقتصادي، والخلل الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وأزمة

التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المواطنين أو بين الأقاليم. (علي دين و ونيفن 2010،ص31)

ولاشك في أن أهمية العدالة التوزيعية ترجع أساسا إلى كونها وثيقة الإرتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد المدخل لتلبية المطالب التوزيعية، وهي بالطبع جوهر العملية السياسية بإعتبارها عملية تخصيص السلطوي للقيم.(ثناء،ص306)

إن القرارات السياسية هي قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لنوع معين من القيم على حساب قيم أخرى، أما عملية تخصيص فتتضمن معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في امتلاكها، وتمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تمتلكها من قبل، مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا.

ومن خلال متابعتهما للعلاقة بين سوء توزيع الثروة من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية ثانية في أكثر من خمسين دولة خلال فترات تراوحت بين (10-20 سنة)، وجد بيرسون وتابيليني أن زيادة نصيب الخمس الأغنى من السكان بمقدار 0.07% بمقياس تفاوت الدخل، يؤدي إلى تراجع في متوسط النمو الاقتصادي بنحو 0.5%، كما استخلص اليسينا ورود ريك من خلال دراستهما للعلاقة بين نمط توزيع الأراضي الزراعية، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1960-1985 في نحو 70 دولة، أن ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع ملكية الأراضي الزراعية بمقدار 1% يؤدي إلى تخفيض معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.7% سنويا.(محمد 2005،ص 212)

وفي حالة وجود مشكلة عدم العدالة التوزيعية، فإن ذلك يعني أن هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب أخر، ويأتي هذا الخلل من مصدرين: **أولا** النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية. **وثانيا:** عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى. وهنا نصبح أمام الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في أسس التوزيع.(محمود، 1980،ص 236)

أما في العالم العربي من خلال ملاحظة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، يمكن القول أن ثمار معدلات النمو المرضية التي حققتها أغلب هذه الأقطار خلال العقود الماضية لم توزع بصورة عادية. فعمليات النمو تجري على نحو يزيد فيه دخول الفقراء بمعدل أبطا بكثير من المتوسط، ومحصلة هذا الاتجاه أن الظلم يزداد ولا ينقص وهو نمط يستمر في أغلب الظن ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول. وانتهى أحد الباحثين من دراسة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط البلدان الشرق أوسطية نتيجة مماثلة مفادها أنه في الوقت الذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة بصفة عامة، فإن وجود دخول الفقراء لم تتغير كثيرا، وبالتالي فإن مستوى معيشتهم لم يتحسن كثيرا.(محمد 1981،ص 40-71)

وإذا نظرنا إلى درجة تركز على الدخل في بعض البلدان العربية، يمكن القول إن فئة 5% في قمة التوزيع تستحوذ على 20% من الدخل، كما هو الحال في مصر والسودان، وتزيد تلك النسبة لتصل إلى 24% في حالة تونس، وترتفع إلى أكثر من 34% في حالة لبنان، من جانب أخر لو تتبعنا توزيع فئات المجتمع حسب الفئات الغنية والفقيرة في الجزائر لوجدنا بأن الفجوة بين الاثنين ما فتئت تتوسع بشكل مستمر، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 يبين أن أفقر 10% من سكان الجزائر لا تتحصل سوى على 2.8% من الدخل الوطني، و20% من الفقراء تتحصل على 7%، بينما 20% من أغنى الناس تتحصل على 42.6% وكذلك 10% من أغنى الجزائريين تتحصل على 26.8% من الدخل الوطني، ناهيك عن إحصائيات السنوات الأخيرة حيث أن الفجوة بين الأغنياء وأفقر الفقراء في اتساع كبير ومستمر.(البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004، ص 190)

ومن ناحية أخرى، يمكننا القول أن فئة العشرين بالمائة في قمة التوزيع تستأثر بصفة عامة بحوالي نصف الدخل أو أكثر، كما تشير إلى ذلك بيانات مصر والسودان، في حين أنها تزيد على ذلك في حالة تونس ولبنان، غير أننا نجد في المقابل فئة 30% الوسطى تحصل على نسب أعلى في مصر والسودان. أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع ونعني بها فئة 50% في أسفل التوزيع. فإن نصيبها من الدخل لا يتجاوز 20% في حالة مصر والسودان، في حين تنخفض تلك النسبة في حالة تونس ولبنان إلى 17% فقط.

الجدول رقم(02): اللامساواة في الدخل والاستهلاك في بعض الأقطار العربية

الدولة	سنة المسح	النصيب من الدخل أو الاستهلاك في المائة				مقاييس عدم المساواة		
		أفقر 10 %	أفقر 20 %	أغنى 20 %	أغنى 10 %	أغنى10%إلى أفقر10%	أغنى 20%إلى أفقر20 %	معامل جيني(ب)
الأردن	1997	3.3	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
تونس	1995	2.3	5.7	47.9	31.8	13.8	8.5	41.7
الجزائر	1995	2.8	7.0	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
مصر	1995	4.4	9.8	39.0	25.0	5.7	4.0	28.9
المغرب	1998-1999	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
اليمن	1998	3.0	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
موريتانيا	1995	2.5	6.4	44.1	28.4	11.2	6.9	37.3

(أ) توضح البيانات النصيب من الدخل الاستهلاكي الخاص لأغنى مجموعة إلى ذلك الخاص بأفقر مجموعة.

(ب) دليل معمل جيني يقيس اللامساواة على التوزيع الكلي للدخل أو الاستهلاك، تمثل القيمة الصفرية المساواة الكاملة، وتمثل قيمة 100 عدم المساواة الكاملة.

المصدر:

(United Nations Devlopment Program .2001 .182)

وهناك أشكال أخرى من عدم العدالة التوزيعية تعرفها الأقطار العربية، تتمثل في التفاوت في توزيع الدخول بين الحضر والريف، وكذلك التفاوت داخل كل من الريف والحضر في مجال الخدمات والمرافق الأساسية، كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء. فالمؤكد أنه في العديد من البلدان العربية تتركز أغلب هذه الخدمات في المدن، وتتدهور، بل لا توجد أحيانا في الريف، وفي بعض أحيان المدن الكبرى، مثل القاهرة والجزائر وتونس والدار البيضاء، ويظهر ذلك بوضوح في الأحياء الهامشية العشوائية التي تشكل أحزمة للفقر تحيط بالمدن الكبرى.

ومن مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أيضا إخفاق العديد من النظم العربية في إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات كبيرة من المواطنين، وهي تضم في الأساس فئات الأقل دخلا. ومن الصعوبة بمكان الحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة حول المؤشرات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)، مثل متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري، ونسبة السكان الذين لا تبلغهم المياه النقية إلى إجمالي السكان ومتوسط عدد الأشخاص في الحجرة في المدن، ونسبة الوفيات الرضع لكل ألف من المواليد، وعدد الأطباء والأسرة في المستشفيات لكل ألف من السكان، والنسبة المئوية للذين لا يعرفون القراءة والكتابة إلى أجمالي السكان، ونسبة البطالة والمقنعة إلى إجمالي قوة العمل.(ابراهيم 1988، ص 245)

الجدول رقم (03): يوضح أثر أزمة التوزيع على استقرار وسيادة الدولة العربية

الدولة	مؤشر أزمة التوزيع	الدولة	مؤشر أزمة التوزيع
سوريا	7.4	الجزائر	5.4
السودان	7.6	لبنان	5.8
ليبيا	5.8	الكويت	4.4
اليمن	8.4	الامارات	3.9
العراق	7.5	المغرب	6.4
مصر	6.2	تونس	5.1
موريتانيا	7.0	عمان	4.3
السعودية	5.5	الاردن	5.6

البحرين	4.8	قطر	4.9

المصدر: The Fund for Peace , 2016, P.19-22

وخلاصة القول، إن تعثر النظم العربية في حل المشكلة التوزيعية يرجع في الأساس إلى نمط التنمية الذي اتبعته هذه النظم، والأساليب التي اتخذتها من أجل تحقيق العدل الاجتماعي وتعكس هذه الإشكالية طبيعة تحولات السلطة والمجتمع في العالم العربي، وطبيعة التحالفات السياسية والطبقية المسيطرة على جهاز الدولة، ومدى ارتباطها بمصالح المواطنين وقضاياهم.

من خلال القراءة التحليلية المباشرة لأحداث العنف السياسي في النظم العربية، يلاحظ أن أعمال العنف التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال، سواء اتخذت شكل إضرابات أو تظاهرات، قد ارتبطت أساسا بقضية العدل الاجتماعي، إذ تبلورت بصفة أساسية حول المطالبة بتحسين الدخول والأوضاع الاجتماعية والصحية.

كما أن العنف الذي مارسه الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية وبعض القوى اليسارية في أغلب الأقطار العربية ارتبط في جانب منه بالاحتجاج على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بالعدالة في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته. ولعل هذه القوى عبرت عن مطالب قطاعات عريضة من مجتمعاتها، ربما لا تمتلك القدرة على التعبير عنها بشكل صريح ومباشر. كما أن العنف الذي مارسته الأقليات في بعض البلدان العربية ارتبط في جانب منه بقضية العدالة التوزيعية في الثروة والسلطة.

6.أزمة الدولة في علاقتها بالمجتمع (الطائفة عندما تصبح وسيطا بين المجتمع والدولة): الطائفية اليوم هي من أكثر المصطلحات شيوعا في الأوساط الفكرية والإعلامية العربية، غير أنها وفي الوقت نفسه من أقلها تحديدا، ذلك أن الطائفية سواء كمصطلح أو ظاهرة مجردة لم تحظ بالاهتمام الوافي في الأدبيات العربية على كثرتها. فهذه الأدبيات غالبا ما تركز على دراسة حالة بعينها دون التعمق كثيرا في الأبعاد النظرية، فضلا عما تمثله الطائفية من شأن معقد ومركبٍ تتداخل فيه المصطلحات والمكونات والمتغيرات مثلما تتداخل فيه الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية.(أحمد 2014، ص 16)

لذا فإن التحديد الواضح للمفهوم ومحاولة إرساء مثابات دالة على طريق تأسيس منهج لدراستها وتحليلها، تعد ضرورة عملية ومتهجية على جانب كبير من الأهمية، وهو ما يتطلب فك التداخل بين

المصطلح وبقية المصطلحات المقاربة له، ثم تحديد مصطلحي الطائفة والطائفية إضافة إلى محاولة تفكيك الظاهرة للكشف عن مكوناتها ومتغيراتها وبيان آثارها وتجلياتها في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

يمكن تعريف الطائفة تعريفا تصاعديا متعددا، من حيث هي ظاهرة مركبة من تكوينات ومستويات متعددة، بما هي ظاهرة ثقافية – إيديولوجية ابتداء، وظاهرة اجتماعية – اقتصادية تاليا، ثم بما هي ظاهرة سياسية أخيرا. وليست هذه المستويات الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض ولا هي متعاقبة في الزمان، بل إن أشكالا من التداخل بينها، والتزامن، تفرض نفسها، وعلى نحو قد يتعسر معه رؤية بعد واحد منها بمعزل عن غيره من الأبعاد. عن ما تنطوي عليه من تركيب وتشابك في التكوين لا يقبل التبين إلا متى أعدنا البنية المتمفصلة العناصر إلى وحدتها التكوينية الأولى.(عبد الجبار2006،ص 12)

أما في المجتمع العربي لا يستطيع أحد أن ينكر أن الطائفية بجميع مقوماتها وآلياتها موجودة فيه، وأن العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بوجود تضامن أو الانتماء المناقض للولاء الواحد للدولة أو النامي على هامشه وبمعزل عنه، بما في ذلك ظواهر من نوع استمرار هذا النظام أو ذلك، أو تفجر بعض النزاعات الشاملة أو الجزئية على اتساع العالم العربي.(برهان 1990، ص 17)

وعلى الرغم من سعي البلدان العربية لتبني نموذج الدولة القومية الحديثة بشكلها وحدودها ومؤسساتها وبعض آلياتها، والذي من خلاله أرادت بعض النخب الحاكمة أن تتدرج في عملية التحديث، متجاوزة الأشكال التقليدية للاجتماع السياسي، وفي مقدمتها وأهمها الطائفية والقبيلة فإنه وبعد مرور عقود طويلة على تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة العربية، أثبتت الطائفية أنها عصية على الاقتلاع، وأنها ومازالت حجر الأساس في التشكيل الاجتماعي داخل كثير من البلدان العربية.(علي 2011، ص183)

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لم يكن هذا الواقع معاشا بالدرجة نفسها في مختلف الأقطار العربية، لأنه مرتبط بخصوصيات كل دولة.(عبد الوهاب 2010، ص34) فالمشهد الطائفي في بلدان الخليج العربي له طابع وملمح مميز، فمثلا البحرين تمثل نموذجا لبلد منفتح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنية. وتمثل الكويت نموذجا لبلد فيه انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثلة سياسيا بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات الطائفية. فيما تمثل المملكة العربية السعودية نموذجا لبلد منغلق سياسيا وفي أقلية شيعية تسكن منطقة إستراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو من التهميش وانعدام التمثيل السياسي. إلى ذلك

تضم البلدان الثلاثة أكبر تكتل شيعي في بلدان الخليج العربي عدا العراق. وهناك تاريخ من التوتر والصدام بين الشيعة ونظم الحكم فيها بدرجات مختلفة خاصة البحرين والسعودية، وفيه الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والسعودية تميزا اقتصاديا ضدهم، فإن هذه الشكوى غير موجودة في الكويت، التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري. (شحاتة 2011، ص 34-38)

الخاتمة: ينفرد نمط الدولة في العالم العربي في انه اتخذ طابعا مشوها تحت تأثير أساليب النقل المشوه لنماذج وأنماط الدولة الحديثة، وارتبط هذا التشوه بالبنى الاجتماعية والاقتصادية فترك كل منها أثره في الأخر. وبات الكل يعكس حالة الأزمات التي تعاني منها الدولة العربية، الأمر الذي ترك أثره في تشكيل سمات الدولة في الأقطار العربية، والتي تشكل محددات أساسية لدورها، وأصبحت هذه الأزمات مشاكل تعيق إشكالية دورها فتؤشر مساره بحيث قاد في ما بعد الاستقلال إلى تحكم الدولة في المجتمع والاقتصاد معا. وعمق من أزمتها وادخلها في حلقة لا فكاك منها من التخلف والتأخر المولدين لذاتهما.

خلاصة القول ، أن هذه الأزمات مرتبطة ببعضها البعض، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة عربية إلى أخرى، مهددة سيادتها ومستقبلها و تعبر عن حالة طارئة تتعرض لها الدولة و يجب أن تتجاوزها للوصول إلى دولة قوية تقوم على الشرعية العقلانية، واضحة الهوية، متكاملا داخليا. تستطيع تحقيق التوزيع العادل ، وتتجاوز الولاءات الأولية .

قائمة المراجع:

- أحمد، وهبان،(2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر.

- إبراهيم، العيسوي،(1980)." تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء"، في، مصر المعاصرة. القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

- أحمد، وهبان،(2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر.

- غليون، برهان،(1990). نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة. بيروت،المركز الثقافي العربي.

- غليون،برهان،(2003). المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط.3. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– ثناء فؤاد، عبد الله،(2005)."آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي"، في: الاستبداد ونظم الحكم العربية المعاصرة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– جوني، عاصي،(2006). نظريات الانتقال الى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول. فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

– خير الدين، حسيب،(1988). مستقبل الأمة العربية: التحديات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– حسن لطيف، كاظم الزبيدي،(2006). الدولة ومستقبل التنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي.عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

– حمد محمود، آل محمود،(1990). البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق. المنامة، دار الرازي.

– خير الدين حسيب.(محررا)،(1988). مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– رشدي، أحمد طعيمة،(1998). الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس. القاهرة، دار الفكر العربي.

– سعد الدين، ابراهيم، وغسان سلامة، وعبد الباقي الهرماسي،(2005). المجتمع والدولة في الوطن العربي، في : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– عبد الجليل، علي رعد،(2002). التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط.1.ليبيا، دار الكتب الوطنية.

– علي دين، هلال، ونيفن مسعد،(2010). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير.بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– غسان، سلامة، وجياكومو، لوشياني، وآخرون.1989. الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

– فواز، طاربلسي،(1997). تعقيب في: الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– محمد فايز، فرحات،(2005). "الآثار الاقتصادية للفقر"، في :الفقر في الوطن العربي. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

– محمود، عبد الفضيل،(1980)." أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، 1960-1975". في: أنماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975، ج2، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

– رشدي أحمد، طعيمة،(1998). الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف و التدريس، القاهرة، دار الفكر العربي.

– عبد الجليل، علي رعد،(2002). التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط.1. ليبيا، دار الكتب الوطنية.

– هشام، جعيط،(2008). الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. تر: محمد المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. (تاريخ النشر الأصلي 1984).

– إبراهيم، حسنين توفيق،(1988). "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة 1952-1987". المستقبل العربي 11.

– شحاتة، محمد ناصر،(2011). "سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 -2008) دراسة مقارنة". مجلة المستقبل العربي. (387)،33-51.

– عبد الله، مسفر الوقداني، (2010). " إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية. م 18 (1) : 147-192.

– عبد الوهاب، بدرخان،(2010). "الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات". مجلة الشؤون العربية. 144.

– علي اسعد، وطفة.2002. "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصر"، المستقبل العربي، 282.

– محمد، القطاطشة،(2006)." مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، مؤتة للبحوث والدراسات، م21(03)، 167- 202.

- **المداخلات:** الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)،(تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛

– أحمد علي، محمد الفلوجي.(13 -15 سبتمبر 2014). مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفيّة. ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.

– مهدي محمد، القصاص.(14-2005/03/16.). الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية". ورقة بحثية قدمت في الندوة حول: التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف. المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا.

– البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2004). تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية عفي عالمنا المتنوع.

– Elias, H.Tuma. Autumn 1980. The Rich and the Poor in the Middle East". Middle East Journal, 34.

– The Fund for Peace.(2016) , Fragile States Index 2016, 22/07/2016. www.fundforpeace.org

– United Nations Devlopment Program (UNDP).2001 Human Developmen Report.